لم يكن المجتمع الإنساني في بدئه غير طبقة واحدة، هي والطبيعة في صراع، حتى وجد الإنسان وسائل العيش الأمن، وبلغ سرَّ وجوده، من خلال التآلف مع الطبيعة، واستغلال مواردها واستكشاف طاقاتها، ليضمن عيش يومه، وعيش غده، فيدَّخر حيث خاف النضوب والجفاف، ويبحث عن البدائل حيث توقع النفاد، ليستمر في الحياة، فكان ذلك المبتدأ في التفكير الاقتصادي، والخوض في النظريات، وانبثق علم الاقتصاد عن علمي الاجتماع والسياسة، مرتبطاً بالسياسة ارتباطاً وثيقاً، وكانت للمجتمع مستويات وطبقات، وأصبح مليئاً بالمتناقضات، حيث الفقر والغنى، والقوة والضعف، والكثرة والقلة، والسلب والاستعمار، والاستغلال والاستثمار، واستحواذ ربع الأرض سكاناً، على ثلاثة أرباعها ثروات.

وهكذا سبقت الوقائع الطبيعية الأفكار الاقتصادية، وظل الإنسان يبحث عن أفضل السبل لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظاهر، وسعى إلى أن ينظم الحياة الاقتصادية بأعراف وتقاليد وقوانين تخدم غاياته الإنسانية، فجوبه بمشاكل ارتبط قسم منها بموطئ قدمه مسكناً أو قريةً أو مدينةً أو بلداً، ساعياً نحو إيجاد حلول لها، سواء أكان ذلك بما يملكه في مجتمعه الصغير أم بالتعاون مع المجتمعات الأخرى والاندماج بها. وقد واجه الإنسان في العصر الحديث كماً هائلاً من المشاكل التي تمتد من وجوده على الأرض محددة بقوانين ارتبطت بالوطن، إلى اقتصاداته ومشاكلها المتفرعة التي ترتبط بندرة الموارد الطبيعية أو المحافظة عليها أو ما يحدث من كوارث طبيعية أو اقتصادية.

ولا شك في أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتبادلية الأثر في العالم كله، أما في الوطن العربي فالأمر يأخذ أبعاداً أعظم وأشمل وأشد أثراً، ولا يمكن الفصل بينهما، حتى إذا أردنا أن نحقق تقدماً على الصعيد السياسي فلابد منه على الصعيد الاقتصادي، فضلاً عن الصُّعُد الأخرى ولاسيما الاجتماعية منها.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقتُ في إضافة جهد علمي يكون مصدراً من مصادر المكتبة العربية في حقل التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، وما التوفيق إلا من عند الله.

إن المشاكل الاقتصادية في الوطن العربي قد تجتمع أو ينفرد بها بلد دون آخر، على وفق ما تفرزه البيئة السياسية من آثار وأبعاد، فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية وعدم كفاءتها، وهو مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، أو وجود ثروات غير مستغلة، أو سوء توزيع الدخل، وكذلك الزيادة الكبيرة في السكان وضعف التكنولوجيا الصناعية ومشكلة البطالة، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية، وتخلف البنيان الاجتماعي كارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الأطفال، وغير ذلك.

وتبرز قضية ذات خطورة وأهمية كبيرة، وهي ضعف الفلسفة أو ضعف الفكر الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يحدد الإطار القانوني والتشريعي، ويضع أصول السياسات الاقتصادية وقواعدها، ويمنع مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والميل إلى تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية، وعدم وجود تشريعات اقتصاية قومية نافذة، وغياب الديمقراطية، ووجود حالة من التخوف

والتحسب في العلاقات بين الدول العربية، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي تمنع بعض أصحاب القرار من أن يكونوا أسياد قرارهم.

كما إن عدم التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية، ومجموعة الشركات والتعاون الإقليمي، وضعف استخدام أسلوب البحث العلمي الحديث من أجل التطوير بسبب إهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية له أثره البالغ في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن لهذه البيئة أثرها البالغ في الأفراد والمجتمعات.

إن كل هذا شكَّل جانباً من الأسباب التي تمهد للباحث الأرضية الواسعة التي يمكن الانطلاق منها إلى بحث هذه القضية، والتوصل إلى الحلول المناسبة لها، ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع عنواناً لهذه الأطروحة، وقد وسمتها بـ "التنمية الاقتصادية سياسياً"، وتناولت فيها جملة من الفرضيات لها علاقة وطيدة بفلسفة الدولة السياسية والفكر الاقتصادي والتشريعات والقوانين التي أطرت تلك الفلسفات أو الأفكار، كذلك علاقة القرار السياسي والمحددات السياسية بنتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وعلاقة التنمية بالتخطيط والبحث العلمي للدولة.

- وقد تطلب منهج البحث تقسيمه على بابين وخاتمة، اهتم الباب الأول (الوطن لعربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً) بالأسس النظرية لعلوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، وقد تضمن إحصائيات وتحليلات للمؤشرات والأرقام الواردة فيه، كما تضمن جملة تعريفات لما سيرد بحثه في فصول الأطروحة اللاحقة، وخاصة ما يتعلق منها بالمفاهيم الاقتصادية والسياسية، حيث تطرق منه إلى سكان الوطن العربي ومعدلات النمو والتعليم والبطالة والمرأة

وتكنولوجيا الاتصالات ومشكلة الفقر اجتماعياً، أما في الجانب الاقتصادي فقد تم بحث الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، ونسب النمو ومتوسط دخل الفرد والفائض والعجز في الموازنات العربية مع تحليلاتها، وأما الجانب السياسي فقد تضمن نبذة سريعة عن التريخ السياسي للبلدان العربية منذ دخول الاستعمار الحديث وحتى تأسيس جامعة الدول العربية، واستعرض بشكل مبسط مسيرة تطور أنظمة الحكم العربية بما يفيد القارئ لتكوين فكرة تاريخية علمية عن أصحاب القرار السياسي العربي.

قد قمنا ببحث موضوع التنمية والتخلف، مروراً بنظريات التنمية الكلاسيكية والمعاصرة، كما تم تحليل تلك النظريات الاقتصادية وربطها بخصوصيات الدول النامية ومنها الدول العربية، كما عالج مشاكل التخلف، بينما تضمن الفصل الأخير من هذا الباب مفهوم البيئة السياسية وأسس الدولة والسلطات وبعض المفاهيم السياسية وأسس الحكم الصالح وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

في بعض الفصول قمنا عالج منها مشكلة فلسفة الدولة وتشريعاتها الإدارية والقانونية وأثر ذلك في استثمارات التنمية الاقتصادية، وموقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، ونموذجاً إحصائياً لتحليل تلك المؤشرات، كما تضمن دراسة عن موضوع المساعدات الخارجية وأثره في القرار العربي. وكانت دراسة العلاقة المترتبة بين التميتين السياسية والاقتصادية مما اشتملت عليه الفصول كما تضمن الآثار المترتبة في الوطن العربي سياسياً واقتصادياً من موضوع العولمة، وموضوع التجسس الاقتصادي العالمي، وهو من الموضوعات الطريفة في هذا النوع من الدراسات.

أما الفصل الأخير من هذا البحث فقد انصب على موضوع القرار السياسي والتكامل الاقتصادي العربي، وتطرق إلى ميثاق العمل الاقتصادي العربي والقمم العربية، ومعالجة الهموم الاقتصادية، وواقع الاستثمارات العربية، وآليات تنشيطها والعلاقات الاقتصادية العربية بالأرقام، ومعوقات العمل المشترك. وقد تمخض البحث بفصوله جميعاً عن جملة من النتائج المهمة التي جاءت لتشكل مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اشتملت عليها الخاتمة.

كما تم إرفاق عدد من الوثائق مما اعتمد عليه البحث في الدرس والتحليل واستخلاص المعلومات الموثقة مما يهم موضوع البحث، ويشكل قسماً مهماً من مصادره.

لقد وسمتُ هذه الأطروحة بـ (التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي) لبيان أن المحدد السياسي هو العامل الرئيس المؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية عربياً، وأن التنمية الاقتصادية رهن البيئة السياسية.

إن البيئة السياسية صاحبة القرار التي طالما تضع المحددات أمام الباحث الاقتصادي الذي يمتلك القدرات الخلاقة في دراسة مشكلات المجتمع الاقتصادية ويقترح الحلول المناسبة لها دون أن يمتلك القرار الأخير في التشريع ووضع أفكاره موضع التنفيذ، هي التي تشكل سبباً من أهم اسباب التخلف الاقتصادي.

فهناك مشاكل اقتصادية قد تجتمع او تنفرد بها البلدان العربية وتساهم بها البيئة السياسية، كانخفاض الإنتاج وعدم كفاءته مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، ووجود ثروات غير مستغلة وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الامثل، وسوء توزيع الدخل، وكذلك

الزيادة الكبيرة في السكان، وضعف التكنولوجيا الصناعية، ومشكلة البطالة، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية، وتخلف البنيان الاجتماعي كارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الاطفال.

ومما يزيد البحث اهمية هو ضعف او غياب الفلسفة او الفكر الاقتصادي الذي يحدد الاطار القانوني والتشريعي، ويضع اصول وقواعد السياسات الاقتصادية اضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية، وعدم وجود تشريعات اقتصاية قومية نافذة، وغياب الديمقراطية، وقد ادى كل ذلك إلى وجود حالة من التخوف والتحسب بين الدول العربية، علاوة على التأثيرات الخارجية التي منعت بعض أصحاب القرارمن ان يكون سيد قراره.

كما نرى ان عدم التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية، ومجموعة الشركات والتعاون الإقليمي، وضعف استخدام اسلوب البحث والتطوير العلمي بسبب اهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية له اثره البالغ على عملية التنمية الاقتصادية العربية.... مما تطلب دراسة المشكلة من زاويتها المفعلة لها وهي التأثير السياسي في عملية التنمية الاقتصادي، ومن هنا جاء اقتراح هذا البحث.

حدود البحث:

لقد كان الوطن العربي حدا للبحث، وركز على الوطن العربي كدول ومجموع تمثل أوضاع جغرافية وفلسفات سياسية واقتصادية متفاوتة، خلال المدة من نهايات القرن العشرين لغاية بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث ليس هناك دولة عربية تصلح لأن تكون نموذجاً

كافياً لدراسة اقتصاديات الوطن العربي لأختلاف البيئة السياسية الحاضنة لبرامج التنمية.

يرى الباحث أن هناك جملة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع هذا البحث، ولذلك تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والدرس والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية. وما دامت هي مجرد فرضيات فهي قابلة للنفي أو الإثبات، وسيكون ذلك من مهام هذا البحث، **وهي:**

- هناك علاقة بين فلسفة الفكر الاقتصادي الذي تتبناه الدولة وبين التشريعات الإدارية والسياسية المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة بين البيئة السياسية المتمثلة بالسلطة صاحبة القرار وبين قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.
- هناك علاقة بين القرار السياسي ومشاريع التكتلات الإقليمية والعالمية والاسواق المشتركة وانعكاساتها على الاقتصاد العربي.
- هناك علاقة بين البيئة السياسية وحركة الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في الوطن العربي.
- هناك علاقة بين التخطيط والبحث العلمي للدولة وبين التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة بين سيادة الثقافات غير الاقتصادية وتخلف البنيان الاجتماعي وارتفاع مستوى الامية وانخفاض التعليم وتاخر المرأة والانفاق البذخي وبين التخلف الاقتصادي وصعوبات التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة بين الأمن السياسي والقومي للدول العربية وعملية التنمية الاقتصادية.

- هناك علاقة بين الديكتاتورية في الحكم والتبعية للقرار وعدم الاستقرار السياسي وبين التنمية الاقتصادية.

[[مخطط فرضيات البحث]]

محددات البيئة السياسية	
فلسفة الفكر الاقتصادي	القرار السياسي
التشريعات والقوانين	سيادة الثقافات غير الاقتصادية
سلطة القرارات	نظام الحكم
التنمية السياسية	تبعية القرار
التخطيط	عدم الاستقرار السياسي
الأمن القومي	

↓

التنمية الاقتصادية
- زيادة الدخل الحقيقي - توفير فرص العمل
- اشباع الحاجات المادية وغير المادية للمجتمع
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي
- تحقيق الامن القومي - تحسين ميزان المدفوعات
- تقليل الفواق الاجتماعية بين طبقات المجتمع
- المحافظة على بيئة انقى - مساواة وحرية شخصية

لتخلف الاقتصادي ↑	
ضعف الإنتاج وعدم كفاءته	الزيادة السكانية
انخفاض الدخل القومي	انخفاض الفن الإنتاجي –التكنولوجيا
البطالة	التخلف الاجتماعي
ارتفاع نسبة الامية	انخفاض مستوى التعليم
تأخر المرأة	عمل الاطفال
الانفاق البذخي	

خصائص الدول المتخلفة:

الخصائص الاجتماعية	الخصائص السياسية	الخصائص الإدارية	الخصائص الاقتصادية
انتشار الامية	الدكتاتورية	الفساد الاداري	ضعف الإنتاج الصناعي
انخفاض المستوى الصحي	التبعية للخارج	الوقت الضائع	المديونية /قلة المدخرات /التفاوت في توزيع الدخل
ارتفاع معدل المواليد	عدم الاستقرار السياسي	نقص التنسيق	انتشار البطالة
ارتفاع معدل الوفيات	سيطرة فئة على الحكم	نقص في القيادات	الاعتماد على الإنتاج الزراعي
عمل الاطفال			انخفاض متوسط الدخل

لقد وجدنا أن أغلب الكتابات التي تعرضت لموضوع التنمية الاقتصادية قد تناولته بأسلوب علمي بحت وبصورة معمقة وواسعة، وقد زخرت المكتبة العلمية العربية بها، بل إن الاهتمام بموضوع التنمية السياسية أدى إلى قيام مراكز علمية ومؤسسات متخصصة به، فضلاً عن العلوم السياسية عامةً، غير أننا وجدنا أن هناك جانباً مهماً وخطيراً في إطار العلاقة بين السياسة والاقتصاد لم يأخذ حقه من البحث والاستقصاء، وهذا الجانب يتعلق بأثر البيئة السياسية في التنمية في الدول العربية، وما لارتباط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية من أهمية عظيمة لابد من الانتباه لها.

طرق الحصول على المعلومات:

تمكن الباحث من الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث من خلال:

- الكتب التي أتاحت الفرصة للحصول على المعلومات والدراسات العلمية والنظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وبالعلوم والتنمية السياسية.
- المجلات والدوريات حيث أتاحت الفرصة للباحث الأطلاع على أحدث المقالات والدراسات ذات العلاقة مما يزيد البحث رصانة علمية خاصة أن المصادر كانت من المعتمدة والمتخصصة علميا.
- المواقع الألكترونية خاصة المواقع الرسمية للدول العربية ومواقع نشر التقارير السنوية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لهم، والتي وفرت الإحصاءات والأرقام والتقارير المعتمدة لدى الجهات الحكومية والدراسية.